

## العمل النحوي

# مشكلة ونظريات للحل

بقلم

أ.د / محمد محمد فهمي عمر

عميد الكلية

ورئيس قسم اللغويات بكلية اللغة العربية

بأسيوط



## العمل النحوي

### مشكلة ونظريات للحل

يرى العلماء أن اللغة أداة تعبيرية للتواصل بين أصحابها ،  
تنقل الأفكار والعواطف والأخيلة والتجارب ، بأخصر ما يحتمله  
التعبير البشري وهذا فهم جيد للوظيفة اللغوية ، يمكننا  
أن نضيف إليه عنصراً جوهرياً آخر هو العلاقة الحميمة بين  
الناطقين باللغة الواحدة ، وما تثيره فيهم من اندماج وتعاطف ،  
نجيز لأنفسنا أن نسميها بالانفعال اللغوي .

فالعربي مثلاً إذا كان في بلد أعجمي مقاطع للعربية ،  
وطرق سماعه عبارات ذات رنين عربي ، تراه يدفع  
بحماسة وتودد إلى مصدر الصوت ، ويستجيب لذلك الانفعال  
على غير وعى أو ارادة أو تفكير . وكذلك حال أبناء اللهجة  
الواحدة حين يلتقون في بلد بعيد عن وطنهم الأم ، تراهم  
يمثلون خلية يثد أطرافها وحدة اللسان وما تضمنه من حماسة  
وانفعال .

تلك حقيقة واقعة هي جزء من طبيعة الحياة اللغوية .  
ولكى تكون لغة العرب قريبة من هذه الطبيعة ، لم تكف  
بالتمثل الانساني الخارجي للانفعال المذكور . وانما أقامت  
بين عناصرها في التعبير علاقات حميمة أيضاً ، تشبه ما يخالج  
نفوس أبنائها من التواصل اللغوي ، وتظهر في شكل تأثير  
متبادل بين الكلمات قلما تجد له نظيراً في سائر اللغات .



### ظاهرة العمل النحوي

وقد لاحظ النحاة القدماء ألوان ذلك التأثير ، وتتبعوا  
 أمواجه ومنعطقاته ومصادره ، فثبت لهم أن التركيب النحوي  
 عند العرب ليس جمعاً آلياً للمفردات ، تحتفظ فيه كل منها  
 بشخصيتها المتميزة كما كانت قبل ، بل هو تشكيل تعبير  
 متفاعل يؤثر بعضه في بعض ، وتتسرب بين عناصره ومضات  
 من التجاوب والتعاطف ، حتى يكون وحدة حيوية متكاملة  
 للدلالة على المعنى المقصود . فاذا دخل في تركيب معين عنصر  
 لغوي أو أبدل به آخر سرت أمواج انفعالية جديدة ،  
 لتحدث ضرباً من التلوين التعبيري ، لتوزعه تضاعيف العبارة  
 كأموج الكهرباء ، ويتوضح فيما حوله من المفردات ، معبراً  
 عن الوظائف والعلاقات التي دخل لها في الكلام ولو لاحظنا  
 نحو :

الطفل نائم أظن الطفل نائماً كان الطفل نائماً  
 إن الطفل نائم كأنما الطفل نائم ..

لا تضحك وتشرّب لا تضحك وتشرّب لا تضحك وتشرّب  
 لا تضحك وتشرّب لا تضحك وتشرّب ..

لتبدي لنا ألوان من التأثير في الاسمين والفعلين ، لا تغيب

معالمها وصورها ودلالاتها عن دارس أو باحث . وقد يكون  
 هذا التأثير أبعد مدى في المكان والزمان ، كالذي تراه  
 في الاستدارة التشبيهية التي تشعل عدة أبيات من الشعر ،  
 أو في « رب » وما تمتد فيه عبارتها أحياناً من شعر أو  
 نثر .

وفي مقابل هذا لاحظ النحاة أيضاً أن تغيراً ما في  
 لفظ من العبارة يصاحبه تبدل في المعنى من جهة ،  
 وتأثير في الوظائف والعلاقات بين المفردات من جهة ثانية ،  
 ووجود عناصر جديدة لما يكن لها حضور من قبل .  
 فقولك : « العصفور داخل القفص الآن » يعني أنه يدخله ولما  
 يصر فيه . أما قولك : « العصفور داخل القفص الآن » فإنه  
 يعني أنه قد دخله من قبل وهو حبيس فيه الآن ، أي أن  
 التركيب الجديد يحمل معنى الوجود في الداخل وهو ذو  
 وظيفة دلالية لعنصر طارئ لم يكن له حظ في الجملة  
 السابقة ، ولتحقيق حضور هذه الوظيفة الطارئة والعنصر الدخيل ،  
 وتلمس وجوده ، ترى أنك تستطيع استبدال العصفورة بالعصفور  
 في الجملة الثانية ، فتقول العصفورة داخل القفص الآن .  
 ويتعذر عليك ذلك في الجملة الأولى إذا لم تلحق التاء قائلاً :  
 العصفورة داخل القفص الآن . والسر في هذا أن « داخل »



في هذه الجملة هو فعل الحيوان نفسه ، في حين أنه في  
 الجملة الثانية هو ظرف لا صلة له بما يعمله الحيوان ،  
 وإنما يحدد مكان ذلك العمل ويحيط به في الوجود .  
 وعلى ذلك نستطيع أن نفهم معنيين مختلفين لقول الشاعر :

أحبك ، يا ظلوم وأنت منى

مكان الروح من جسد الجبان

إذا روى برفع « مكان » ونصبه • فالرفع يعني أن  
 المخاطبة هي المكان الذي تسكنه روح الجبان في حين أن النصب  
 معناه كونها هي في مكان روح الجبان ، تحل محلها وتقوم  
 مقامها من جسمه • وفي ضوء هذا نرى أن آخر بيت  
 النميري :

فأوقدت نارى ، ثم أثقبت ضوءها

وأخرجت كلبي ، وهو في البيت داخله

إذا أغفلنا ما قبله في العجز يحتمل أن يكون الدخول  
 حاصلًا ماضيًا ، أو أنه جار آنذاك ولكن إذا راعينا قوله  
 « في البيت » وأضفنا إليه « أخرجت كلبي » تعين المعنى الأول ،  
 وأصبح الثانی قصيًّا • ولو استخدمنا مصطلحات النحويين  
 والبلاغيين لقلنا : إن « داخل » خبر ثان للضمير « هو »

والخبر الأول هو متعلق الجار والمجرور • وقد يكون  
 « داخل » بدلًا من الخبر المحذوف ، جيب به للتوكيد والتحقيق ،  
 وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن جني والمرزوقي (١) • حين زعمنا  
 أن البديل هو من « في البيت » لا من الخبر المحذوف • ولو  
 صح ما ذهبنا إليه لكانت الرواية « داخله » لأن محل الجار  
 والمجرور هو النصب ، والبديل تابع لما أبدل منه •

فإن قيل : لعنهما يريدان بالجار والمجرور المتعلق المحذوف ،  
 فتسمها في التعبير جريا على عادة النحاة ، أو مرادهما أن  
 الشاعر قصده نصب اللام ، ورفعها تهرب من الاصراف •  
 قلنا : يدفع هذا وذاك ما فسر به المرزوقي المراد بنحو :  
 زيد داخل البيت وخارجة • فهذه العبارة نص بأن الدخول  
 عمل يقوم به الكلب ، وليس مما وقع وانتهى من قبل •  
 وقد تنبه جهور النحاة قديما الى هذا التبادل في  
 التأثير بين المضمون والتعبير ، وتوقفوا طويلا عند مثل :  
 « ما أبعد العيب » ، ليستعرضوا المعاني المختلفة إذا فتحت الدال  
 أو رفعت ، ونصب العيب أو رفع أو جر ، ليكون تعجب أو  
 استفهام أو نفى ، ومن هذا المنطلق شرعوا يتابعون انفعال المفردات

(١) شرح الحماسة ص ١٦٩٧ - ١٦٩٨ .



والتركيب ، ويرصدون مساراته ومنعطفاته ويسجلون الخطوط  
البيانية الضابطة ، ليكتشفوا أسرار التعبير والحقائق التي تفسره  
وتبين تموجاته وألوانه المختلفة •

لقد تحقق لديهم أن ثمة واقعاً نحوياً يتبدى في التركيب  
ويغيب إذا تميزت المفردات وتقلتت من روابط التعبير ، ثم رأوا  
أن هذا الواقع حدث حاضر لاشك فيه ، يلازم الكلام  
العربي الصحيح ، ويتلون بمقاصده وصيغته ، فما كان منهم  
إلا أن نسبوه الى النحو ، وأسماه بالعمل النحوي •

### العمل الاعرابي

إن نسبة هذه الظاهرة الى النحو تقتضى النظر والتحقيق ،  
فالشهور أن النحو هو من الزاوية النظرية (٢) : « علم مستخرج  
بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة الى معرفة  
أحكام أجزائه التي ائتلف منها » ، وهو من الناحية العملية (٣) :  
« انتحاء سموت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره ،  
كالثنائية والجمع والتحقير والتكسير » وإذا حللنا كلا المعنيين  
تبين أن النحو يضم أحكام صيغ المفردات متميزة ، وأحكام

(٢) المقرب ص ٤٥ .

(٣) الخصائص ١/٣٤ . وانظر ظاهرة الاعراب ص ٢٠ - ٢٢ .

تراكيبها في كلام ، أى يضم ما يعرف بالاعراب والصرف  
خلافاً لبعض المتأخرين والمعاصرين ، في حين أن العمل الذى  
نحن أمامه إنما يتبدى في التراكيب ، لا في صيغ المفردات ،  
أى في الاعراب دون الصرف • ولذا ترانا نصيب كبد الحقيقة  
إذا نسبناه الى الاعراب وحده ، ونفياً نسبته الى النحو  
كله ، لتزيل ما قد يعتري الأذهار من تدخله في بنى الكلمات  
مفردة قبل التركيب • إنه إذا عمل اعرابى •

ولكى يكون بحثنا هبنياً على وضوح ودقة ، يجدر  
بنا أن نبسط الدلالة العلمية الاعراب المتسرب الى تضاعيف  
العمل ، سارياً فى أوصاله ومتحكماً فى مسيرته ، وهنا نجد  
أنفسنا ازاء مصطلح تجاذبته دلالات نحوية مختلفة يهكنا حصرها  
فيما يلي •

١ - الاعراب التعبيري : وهو التعبير عن الوظائف  
التركيبية والمعانى النحوية والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام ،  
بالنسق والنمط والصوت صياغة وأداء ، أو بالصوت وحده  
أداء وهذا - كما نرى - يقوم به المتكلم أو القارىء ،  
وهو أقدم معنى للاعراب فى تاريخ الاصطلاح حتى لقد نسب  
الى يعرب بن قحطان أنه قال (٤) :

(٤) الاكليل ١٧٧/٨ .



ولفظك أعربه ، بأحسن منطق

فانك رهون ، بما أنت لافظ

كما نسب الى عمر - رضى الله عنه - أنه قال :

« من قرأ القرآن ناعرب كان له عند الله أجر شهيد » (٥) .

ولعل أحمد بن فارس ( ت ٣٩٥ هـ ) أراد هذا المعنى ،

حين ذكر أن العرب (٦) قبل الاسلام بقرون كانوا يعرفون

الرفع والنصب والجر ويتداولون الاعراب ، ثم ضعف

ذلك ، حتى إذا جاء الاسلام جرده أبو الأسود الدؤلى .

لعله أراد هذا ، وإن كان لم يفصح بجلاء ، وخلط في

عرضه وبيانه . لأن الاعراب لغة هو الابانة ، أى الابانة عن

المعاني بالألفاظ على لغة العرب .

٢ - إعراب التركيب : وهو علم الاعراب أى أصول

نعرف بها أحوال تركيب كلام العرب . وهذا تراه

منشورا في كتب النحاة ، لأنه قام على دراسة الكلام

العربى ، وملاحظة سلوكه وخصائصه في الجمل والعبارات ،

واستخلاص القواعد والأحكام الضابطة لأدائه ، وقد ضم

في طياته جميع مفردات اللغة ، ولم يخص العربات فحسب .

على الرغم من أن ظاهره الاهتمام بالاعراب ، بل لقد شمل

أيضاً الجمل بأنواعها ومواقعها ، مع أنها بعيدة جدا من

علامات الاعراب ودلالاتها الوظيفية .

وأقدم ما عرف من هذا العلم قول على - رضى الله

عنه - (٧) : « الكلام كله اسم وفعل وحرف . والاسم

ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف

ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . والمفاعل مرفوع وما سواه

ملحق به ، والمفعول به منصوب وما سواه ملحق به . والمضاف

إليه مجرور وما سواه ملحق به » . ثم كانت بعده جهود

أبى الأسود الدؤلى ( ت ٦٥ هـ ) في كتابه « المختصر » وجهود

تلاميذه ومن خلفهم في الآثار الباقية حتى يومنا هذا .

٣ - إعراب البنية : وهو دلالة الحركات في بنية

المفردات على المعانى الصرفية التى تضمنها ، فقد ذهب بعض

المتقدمين من النحاة الى أن هذه الحركات وما يشبهها هي إعراب

أيضاً ، فقولك « مضرب » يختلف معناه بكسر الميم وضمها

(٧) أمالى الزجاجى ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ومعجم الأدياء ١٤ - ٤٨

- ٥٠ ، ونزهة الألبا ص ٤ - ٦ ، والأشباه والنظائر ١ - ٧ - ٨ ،

وشرح قواعد الاعراب ص ٦٣ .

(٥) كسر الميم ٤٥٧/١٠ وآداب المعلمين ص ٤٠ .

(٦) الصاحبى ص ١١ - ١٣ .



وفتحها . مع فتح الراء وكسرها . وكذلك « همزة » بضم الهاء مع فتح الميم وسكونها ، وفتح الهاء مع فتح الميم وسكونها أيضاً ، وفي الأفعال يبدو الاختلاف الدلالي كذلك ، فقولنا « علم » يكون لضبط العين واللام أثر ظاهر في تغير المعنى بين المعلوم والمجهول والتعجب ، وكون العلم كالغريزة والسجية ، ثم إن الفرق واضح بين « يدق » بكسر الدال ، وبينه بضمها .

ولسوف ترى أن أبا الأسود الدؤلى ، حين قام باعراب القرآن الكريم ونقط المصاحف ، ضبط بذلك حركات بنية الكلمات وحركات أواخرها ، فكان أول من حقق معنى إعراب البنية ، كما بسطنا ، ولما استبدل الخليل بن أحمد الحركات بتنقيط أبي الأسود جعلها شاملة للبنى وللاواخر : فكان ذلك تأكيداً لما ذهبنا إليه ، وهذا ما لم أجد من تنبه له أو نبه (٨) .

وعندما عرض الفراء ( ت ٢٠٧ هـ ) للآية الكريمة : « وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً » (٩) قال (١٠) : الذين قالوا « تلووا » أرادوا « تلووا » . فيهمزون

(٨) دراسات في تاريخ الخط العربى ص ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٢ .  
(٩) سورة النساء آية : ١٣٥ .  
(١٠) معانى القرآن للفراء ١/٢٩١ .

الواو لانضمامها ، ثم يتركون الهمز فيتحول إعراب الهمز الى اللام ، فتسقط الهمزة .

فقد جعل - كما ترى - حركة الهمزة إعراباً ، وهى ليست مما يسمى كذلك ، ثم عبر عنها بالاسم نفسه ، مع أنها أصبحت على فاء الكلمة وكانت من قبل على عينها ، ومثل هذه الحركة بعيد جداً عما ألفه الناس من الاعراب ، إلا أنه بلا شك - ذو دلالة معنوية أو صرفية أحياناً لا يستهان بها .

٤ - **الاعراب النحائلى** : وهو (١١) تمييز العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الاعرابية ، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت ، لفظاً أو تقديراً أو محلاً . ولا يقتصر هذا الضرب من الاعراب على معرب الكلمات أيضاً ، بل يضم البنيات منها ، ثم يتناول أشباه الجمل ، ثم الجمل التى هى مركبات تعبيرية ولا تحتتمل رموز الاعراب .

وقد ظهرت بوادر هذا الضرب فى نقط أبي الأسود الدؤلى للمصحف الشريف ، حين ثبت الرموز الصوتية للاعراب ، ووضحها لتلاميذه حتى قيل (١٢) : « إن حر بن عبد الرحمن النحوى

(١١) المورد النحوى الكبير ص ٨ - ١٢ .

(١٢) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣ .



سمع أبا الأسود ، وطالب عنه إعراب القرآن أربعين سنة . فلو كان الإعراب مقصوراً على النقط المجرد لما احتاج عالم نحوي إلى هذا الزمن لضبطه وتعلمه ، فلا بد أنه كان مع تلك الإشارات دراسة وتحليل وحوار وبيان لبعض الوظائف والمعاني والعلاقات ، مع ذكر الأدلة المناسبة آنذاك .

ولقد وصلت إلينا شذرات من التحليل الإعرابي في منتصف القرن الأول وما بعده تمثل المعالم العملية وحدودها ، وتقرب إلينا البوادر الأولى وما يبني عليها من تطور ونماء . قال أبو الأسود الدؤلي (١٣) « من العرب من يقول ، لولاي لكن كذا وكذا » .

وقال الشاعر (١٤) :

ركم منزل لولاي طحت كما هوى

بأجرامه ، من قلة النيق منهوى !

وكذلك « لولا أنتم ولولاكم ابتداء وخبره مخذوف » .

وروى عن ابن عباس (ت ٦٨ هـ) - رضى الله عنهما - أنه

(١٣) المعقد المنريد ٢ : ٤٨٥ .

(١٤) يزيد بن الحكم : الأملى ١ : ٦٨ - ٦٩ ، والخزانة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ .

سئل عن قول الله تعالى (١٥) : « فالحق والحق أقول » لم رفع الأول ونصب الثاني ؟ قال : أى : هو الحق وأقول الحق (١٦) ، كما روى عنه أنه علق على نصب الأرجل من قول الله سبحانه (١٧) : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق - وامسحوا برؤوسكم - وأرجلكم إلى الكعبين » بأن قال : عاد الأمر إلى الغسل (١٨) .

ثم توالى تلاميذ أبي الأسود وابن عباس ، يروون عنهما الأعراب ، ويولدون منها نمادج غفيرة ، سوغت لهم ولن تخرج عليهم أن يتصدروا المجالس العلمية ويطلقوا نصوصاً من القرآن الكريم وغيره تحليلاً فيه لمسات من الأعراب الذى نحن بصدده ، هذا زهير الفرقي - وهو نحوي قارئ دوفى أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ولقب بالكسائي يروى عنه الهيثم بن عدى أنه كان يجتمع عليه الناس ، يسألونه عن القراءات والعربية ، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقول بأشعار العرب (١٩) .

(١٥) سورة ص آية : ٨٤ .

(١٦) شرح قواعد الأعراب ص ٦٣ - ٦٤ ، وانظر تنوير المقياس ص ٢٨٤ .

(١٧) سورة المائدة آية : ٦ .

(١٨) تفسير الطبرى ١٠ : ٥٥ .

(١٩) انباه الرواة ٢ : ١٨ .



وهذا ابن أبي اسحاق الحضري (ت ١١٧ هـ) ، أصبح يناقش  
محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ) في مجالس المسجد الجامع بالبصرة ،  
حتى جعله يقول (٢٠) : « لقد بغض إلينا هؤلاء المسجد  
وكافت حلقته الى جانب حلقه ابن أبي اسحاق . وبلغ ابن  
أبي اسحاق أنه يعيب عليه تفسير الشعر ويقول : « ما علمه  
بارادة الشاعر » ؟ فقال : « إن الفتوى في الشعر لا تحل  
حراما ولا تحرّم حلالا . وإنما نفتى فيما استتر من معاني  
الشعر وأشكل من غريبه وإعراجه ، بفتوى سمعناها من غيرنا ،  
أو اجتهدنا فيها آراءنا ، فان زلنا أو عثرنا فليس الزلل في  
ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا ، ولا العثرة فيه كالعثرة في  
الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء ، وكرهته  
الجماعة من الاعتداء في الطهور » . فبلغ ذلك ابن سيرين ،  
فأقصر عما كان عليه من الإفراط في الوضوء ، وأصبح  
إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا يقول : هات حتى أظن  
لك . وأصبح ابن أبي اسحاق ، بعد أن بلغه كلام ابن سيرين ،  
يقول : أظن الشاعر أراد كذا ، واللغة توجب كذا .

والفضل الضبي (ت ١٧١ هـ) راوى الكوفة وعالمها يتأثر  
خطوات شيوخه ومعاصريه من رجال المدينتين - فيعرض لبعض  
النصوص محللا معربا . فقد أنشد قول قيس بن زهير

(٢٠) ابنه الرواة ٢ : ١٠٦ - ١٠٧ .

وإن شممت لك عن ساقها

فويها ، ربيع ، فلا تسأم

ثم قال إذا نصبت « ربيع » أراد الترقيم ، يا ربعة .  
فلما حذف الهاء الترقيم ترك العين مفتوحة ، ومن رفع  
ذهب به مذهب الاسم المفرد ، وإن كان مرخما ،  
كقول ذي الرمر : فيامي ما يدريك (٢١) .

ولا يخفى ما كان يومئذ لدى أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)  
ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) والفراء  
(ت ٢٠٧ هـ) ومن خلفهم في متابعة التحليل الاعرابي بين ثنايا  
المصنفات والمجالس والمناظرات .

٥ - الاعراب الصوتي : وهو تلوين أواخر الكلمات  
المعربة ، بما يناسب التركيب من رفع ونصب وجر وجزم ،  
أو تخير هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها  
تبعاً لمقتضيات العوامل . وقد اختلف النحاة فيه : ألفظي  
هو أم معنوي ؟ وعندى أنه يضم الجانبين لأنه لفظ  
مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوي .

ولاشك أن العرب كانوا يجرونه في كلامهم وكتاباتهم  
قبل الاسلام ، ثم نزل القرآن الكريم ، فزاده وضوحا

(٢١) أمثال العرب ص ٣٩ - ٤٠ .



وتحقيقاً واستعمالاً ، - حتى روى عن النبي - عليه السلام -  
 أنه قال « أعرّبوا القرآن » (٢٢) وعن أبي بكر الصديق -  
 رضى الله عنه - قوله (٢٣) « لتعلم إعراب القرآن أحب  
 الى من تعلم حرروفه » وعن عمر بن الخطاب - رضى الله  
 عنه - « تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه » (٢٤).

ثم تتبع أبو الأسود مظاهر هذا الاعراب ، وورد  
 صورها وأشكالها ، وشرع في تثبيتها في المصحف الشريف .  
 قال (٢٥) : « رأيت أن أبدأ بأعراب القرآن » . وأمر أحد  
 تلاميذه بقوله « خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد ،  
 فإذا فتحت شفتى فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتها  
 فأجعل النقطة الى جانب الحرف ، وإذا كسرتها فأجعل  
 النقطة في أسفله ، فإذا أتبعته شيئاً من هذه الحركات بغنة

(٢٢) المستدرک ٢ : ٤٢٩ . وقال الحاكم : « هذا حديث  
 صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا » وزاد عليه بعض  
 الرواة « فإن الله يحب أن يعرب آى القرآن » الورقة ٢٢٣ من  
 النخل في اعراب شواهد الفصل .

(٢٣) تنبيه الألباب على فضائل الاعراب ص ٧٦ ، والوقف  
 والابتداء ١ : ٢٠ .

(٢٤) اعراب القرآن للنحاس ١ : ١١٥ - ١١٦ .

(٢٥) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٨ والمحکم في نقط المصاحف  
 ص ٧ وعراب النحويين ص ١٠ .

فانقط نقطتين ، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره ، ثم وضع  
 كتابه المعروف باسم « المختصر » ولا بد من الإشارة هاهنا  
 الى أن هذا الاعراب لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات  
 المعربة . وإنما شمل جميع الكلمات دون تمييز ، برمتها ،  
 فضبط كل الحروف بها ذكر ، وكان فيه تحقيق لما  
 ذكرناه في إعراب البنية من قبل . وهذا ما تنبّهت له ،  
 ولم أجد من ذكره قبل .

غير أن خلفاء أبى الأسود استطاعوا تمييز هذا النوع  
 الجانبي المعروف من الاعراب ، حين اكتشفوا ما أسموه بالبناء ،  
 وأصبح لديهم ما هو معرب وما هو مبنى . ثم جاء الخليل  
 ابن أحمد فهذب أسلوب الدؤلى في الضبط ، ووضع الحركات  
 المتعارفة الآن .

ونحن لو استرجعنا تلك الأنواع من الأعراب ، وتصفحنا  
 جوانبها ، لرأينا الأخير منها هو الذى يمثل العمل  
 الاعرابى ، بيد أن كثيراً من النحاة القدماء تساهجوا في  
 التعبير فتوهم عليهم ما لم يقصدوا ، ومن ثم بدا في  
 كتب المتأخرين والمعاصرين تخليط ظاهر في توظيف كل من هذه  
 المصطلحات ، واستخدامه في مكانه الملائم من البحث والدراسة  
 وكثر الخلاف والحجاج نتيجة لذلك التخليط (٢٦) .

(٢٦) ظاهرة الاعراب ص ١٥ - ١٨ ، دراسات في الاعراب ،  
 ص ١١ - ١٦ .



### نظريات تفسر العمل

عندما نتصفح كتب النحوي القديمة نجد حديثاً مفصلاً عن الاعراب الصوتي ، وتعبيراً عنه بأنه عمل لغوي ، يقوم على أثر ظاهر في كثير من كلمات التركيب النحوي إلا أن هذا التعبير وذلك انعرض لم يحاولوا وضع تفسير محدد لآلية ذلك العمل المذكور ، وإن كانا قد رجعا به الى الحاجات التركيبية التي تعتور الكلمات في العبارة ، وتحملها دلالات إعرابية مختلفة ، تقتضى صوراً صوتية تلازم كلاً منها ، وتدلل عليها السامع والقارئ لتحديد المراد .

فالعمل الاعرابي - كما ترى - ظاهرة حاضرة في أذهان المتكلمين والسامعين ، ولدى الكتاب والقراء والباحثين في المجال اللغوي ، والحديث عنها مستفيض يشغل جميع الكتب والرسائل النحوية ، ويعرض نماذج كثيرة جداً تحقق ما ذهبنا إليه . وتحمل الدارس على الاهتمام بها ومتابعة استطلاعاتها ، إلا أنها ، مع هذا لم تول حقها من البحث الدقيق ولم يوضع لها حل واضح في تلك المصادر القديمة ، وقد حاول كثير من النحاة والدارسين بعد أن يتناولوها بالتفسير ، ويردوها الى أسباب مباشرة أو غير مباشرة ، يمكننا استعراضها كما

يلى :

### ١ - النظرية اللفظية :

ترى في مصادر التراث النحوي عبارات تنسب العمل الاعرابي الى الألفاظ ظاهرة أو مقدره . فالخليل بن أحمد ( ت ١٧٥ هـ ) جعل ( ٢٧ ) « نعم وبئس » وأخواتها تنصب النكرة وترفع المعرفة ، وجعل « أن » تنصب الأسماء ، و « مذ ومنذ » ترفعان ما بعدهما وتجرانه . وذكر الرفع بـ « هل » وأخواتها من حروف الرفع ، والجرب بـ « عن » وأخواتها وذكر أيضاً أن الفاعل يرفع بفعله ، والابتداء يرفع بالابتداء ، والمفعول به يوقع عليه الفعل ، وأشار الى العمل الاعرابي حين ذكر لغة تميم في « لیتما » .

وخلف الأحمر ( ت ١٨٠ هـ ) يضع في مقدمته ( ٢٨ ) أبواباً للحروف التي ترفع والتي تنصب والتي تخفض والتي تجزم ، ثم يجعل « إن » وأخواتها ناصبة للأسماء والنعوت ورافعة للأخبار ، و « كان » وأخواتها رافعة للأسماء والنعوت وناصبة للأخبار ، و « أن » وأخواتها ناصبة للأفعال ، و « منذ » خافضة و « مذ » خافضة ورافعة ، و « رب »

(٢٧) الجمل في النحو ص ٧٠ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٦٧ ؛  
 ١٧٢ ، ٢٠٢ ، ١٥٨ ، ٣٦ ، ٩٤ . وانظر ص ٣٤ - ٣٥ ؛ ١٧٢ : ١٩٠ .  
 (٢٨) نصوص نحوية ص ١٢ - ١٤ و ٢١ ، ٢٥ - ٢٦ ، ٣٠ ، ١١ .



و « كم » خافضتين فحسب . كل ذلك تفصيل لما نص  
عليه في خطبه كتابة من مجموع العوادل .

أما سيويه ( ت ١٨٠ هـ ) فقد كان أبعد في التعبير عن  
هذا المعنى ، إذ صرح بلفظ العامل مرارا ، وذكر (٢٩)  
أن النصب والجر والرفع والجزم تحدثها العوادل التي  
لكل منها ضرب من اللفظ في حرف الاعراب ، وأن الفتح  
والكسر والضم والوقف بناء لا يزول ولا أثر للعوامل فيه ،  
وأن العرب إذا أعمت شيئا مضرا لم تخرجه عن عمله  
مظهرا في الجر والنصب والرفع ، وأن ما يعمل في الأفعال  
لا يعمل في الأسماء ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال .

وكذلك كان شأن من عاصر هؤلاء أو خلف بعدهم ،  
فالفراء يقول (٣٠) : أعمل في « ما » و « أي » الفعل الذي  
بعدهما ولا تعمل الذي قبلهما إذا كان مشتقا من العلم ، والظن  
ناصب ، و « كان » و « ليس » يرفعان ، و « إن » وأخواتها  
بنصبين : ولما حذف الناصب رفعت ...

(٢٩) الكتاب ٢/١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٤٠٩ ، ١٧١ .  
(٣٠) شرح الأشموني وحاشية الصبان ١ : ١٩٣ ، ٢ : ٤٣ ، ٨٧ ،  
١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٣٨ .

ولقد ثابت النحاة بعد هؤلاء أمام تلك العبارات  
وأمثالها يتناولونها بالبحث والتأويل فكان أن حددوا مرادها  
بالزعم أن العامل هو الحدث بلفظه من فعل أو اسم  
أو حرف ثم تابعهم المتأخرون بتفسيرات وحواش وتقريرات ،  
فاذا العامل هو اللفظ نفسه مجردا من معناه ، لأن المعاني  
— كما قالوا — إنما تعمل في المبتدأ والمضاف إليه والتابع  
مثلا . وبذلك أصبح لديهم عوامل كثيرة بلغ عددها  
المائة ، فيها أصلى وفرعى ، وقوى وضعيف وملفوظ ومقدر ،  
وهو وجود ومعدوم ، ومبدل ومبدل منه ... كما تميز  
فيها نواصب وجوازم وحروف جر . وما يرفع وينصب ،  
وما ينصب ويرفع ، وما ينصب مفعولين أو ثلاثة ... وكثير  
الخلاف والحجاج والاستدلال ، فاختلفت تلك الأصناف والأقسام  
والألوان وتداخلت حتى رأينا مثلا .

رافع المبتدأ هو الابتداء أو الخبر أو الذكر الذي في  
الخبر أو التجرد من العوامل أو الاسناد أو الأولوية أو الشبه  
بالفاعل .

ورافع الخبر هو المبتدأ أو الابتداء أو الابتداء والمبتدأ  
أو الابتداء بوساطة المبتدأ .



ورافع الفاعل هو الاسناد أو الشبه بالمبتدأ أو الفعل  
وما أشبهه أو الفاعلية أو تفرغ الفعل له أو أحداثه الفعل .  
ورافع الفعل المضارع هو التجرد من العوائل أو وقوعه  
موقع الاسم أو حرف المضارعة أو المضارعة للاسم أو الاهمال  
أو السبب الذي أوجب له الاعراب .

وناصب المفعول به هو الفعل وما أشبهه أو الفاعل أو  
الفعل والفاعل أو المفعولية ، وكذلك سائر المفعولات ، وقيل :  
بل ناصبها شبه المفعول به ، وزادوا في المفعول معه الواو  
أو الفعل المضمر أو الخلاف ، وقيل : بالواو مهيئة لنصبه  
نصب الظرف « مع » .

وناصب المستثنى هو « إلا » أو ما قبلها من الفعل أو  
الفعل بوساطتها أو « أن » مقدره بعدها أو « أن » في أول  
« إلا » أو الخلاف أو فعل مقدر .

وجار المضاف إليه هو المضاف أو الاضافة أو حرف  
ج رمحذوف أو « عند » محذوفة .

وجازم جواب الشرط هو الأداة أو فعل الشرط أو الأداة  
مع الفعل أو الجوار .

وجازم جواب الطلب هو الأداة المحذوفة أو الطلب أو  
الأداة نائباً عنها الطلب أو معنى الجواب أو اللام المحذوفة .

ولهذا كله ، بالاضافة الى ما انصب فيه من اعتلال وجدال  
وتمحل ، رأينا القاضى الظاهري ابن مضاء ( ت ٥٩٢ هـ ) يضيق  
بالنظرية اللفظية (٣١) ثائراً عليها ومسفهاً إجماع النحاة  
وإصرارهم على تحكيمها في موضوعات النحو والاعراب ، لأنه -  
كما يقول - يستحيل أن يحدث الألفاظ بعضها بعضاً ، ويجب  
في العامل أن يكون حاضراً حين العمل مع أنه لا يحدث الاعراب  
إلا بعد غياب العامل المزعوم ، وليس في هذه العوائل  
دا يفعل بالارادة كالحويان ، ولا ما يفعل بالطبع كالنار والماء .

وكان في الشرح أيضاً من نفى أن يكون للعامل اللفظي  
أثر حقيقي في المعمول ، وذهب الى أن العوائل أمارات وعلامات  
لما يقع من الاعراب (٣٢) ، فتعقبه من أنكر عليه هذا  
الزعم وأسقط نتائجه (٣٣) . ثم جاء في العصر الحاضر  
من يتابع الثورة على انعام اللفظي ، ويرده الى التأثير  
بالمناطق الأرسطى (٣٤) .

(٣١) الرد على النحاة ص ٨٧ - ٨٨ وأصول النحو العربي  
ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، ٢٧٨ ، والخصائص ١ : ١٠٩ .

(٣٢) أسرار العربية ص ٦٨ - ٦٩ والانصاف ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣٣) شرح المفصل ١ : ٨٤ - ٨٥ .

(٣٤) أصول النحو العربي ص ٢٣٩ ، ٢٧٣ وانظر النزعة  
المنطقية في النحو العربي ص ٤٧ - ٥٠ وظاهرة الاعراب ص ٦٨ - ٧٤  
والفتاح لتعريب النحو ص ٢٠٩ .



٢ - النظرية المعنوية :

اعتاد النحاة القدماء أن يكون لديهم ، مع التفسير اللفظي للاعراب شذرات تنسب الى المعانى الاعرابية عملاً في المفردات ، فأنت تقف على كثير من العبارات في كتبهم يجعل للمعاني التي هي وظائف تركيبية أثراً صوتياً فيها يمثله من الكلمات ، ويصطلح له اسماً يعبر عنه في التركيب . وقد عرضت فيما مضى نماذج كثيرة تضم بعض هذه التسميات .

وأنت تراه مبثوثاً ، على غم نظام ، في المصادر النحوية الأولى ، وما سار على هديها ، ففي الجمل للخليل (٣٥) :  
النصب أحد وخمسون وجهاً : نصب من مفعول ونصب من مصدر ... والرفع اثنان وعشرون وجهاً : الفاعل وما لم يذكر فاعله ... والخفض تسعة : خفض بالاضافة وخفض بالجوار ... والجزم اثنا عشر وجهاً : جزم بالأمر وجزم بالنهي وجزم بجواب الأمر والنهي بغير الفاء وجزم بالمجازة وجزم بخبر المجازة وجزم بالوقف وجزم بالدعاء .. وهذا خلف الأحمر يقول (٣٦) كل مضاف أضفته الى

(٣٥) الجمل ص ٣٤ ، ١١٧ ، ١٧٢ ، ١٩٠ .

(٣٦) نصوص نحوية ص ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ .

شيء فالمضاف إليه خفض والرفع يأتي من ستة وجوه وهي الفاعل وما لم يسم فاعله والابتداء والخبر واسم « كان » وخبر « إن » ، والنصب يأتي من اثني عشر وجهاً ، وخبر المعرفة منصوب أبداً نحو : هذا بعلي شيخاً والنداء المفرد رفع ، والنداء المنسوب نصب كله ، والندبة منصوب ، والاستثناء نصب كله والتحقيق رفع كله ، والتحذير والاعراء منصوبان ... وهذا الفراء يقول (٣٧) : ولو كان « اللسان » مرفوعاً لكان صواباً على أنه نعت ، « ومن » في موضع رفع ، و « المقيمين » موضعه خفض ، وتكون « أن » في موضع رفع وإن شئت كانت في موضع نصب ، وجاز النصب على الجواب والرفع على الاستئناف ، والنصب جائز على الصرف . و « فاطر السماوات » مخفوض في الاعراب تجعله صفة من صفات الله تعالى ، ويرفع « خالق » على الابتداء وعلى أن يكون خبراً ، و « ذكرى » في موضع نصب ورفع ... فان قلت هذه العبارات ليست نصاً بالعهد المعنوي ، وتحليلها في تلك المصادر يحتمل العمل اللفظي أو الانساني ، قلنا : نعم فهي تحتمل ما ذهبنا إليه وما ذكرت .

(٣٧) معاني القرآن ١ : ٥٦ ، ٦٥ ، ١٠٧ ، ٢١١ ، ٢٧٦ ، ٢٢٨ .

٣٤٨ ، ٣٧٠ .



وهامى ذى أمثلة أخرى تأبى الاحتمال ، وتؤكد العدل  
المعنوى فى الاعراب ، فالبتدأ مرفوع (٣٨) عند سيبويه  
بالابتداء ، وقيل : هو مرفوع بالاسناد أو بشبه الفاعل  
أو بالاخبار عنه • والخبر مرفوع عنده بالابتداء أو بالابتداء  
مع توسط المبتدأ • والفعل المضارع مرفوع عند البصريين  
بحلولة محل الاسم أو بالمضارعة للاسم أو بالاهمال ،  
والفاعل مرفوع بالاسناد أو بالفاعلية أو بشبه المبتدأ أو  
بأحداث الفعل ، ونائبه مرفوع بالنيابة عنه • والمفعول  
به منصوب بالمفعول وكذلك سائر المفعولات أو بشبه  
المفعول به ، إلا المفعول معه قيل : إنه منصوب على  
الخلاف والمستثنى والظرف 'واقع خبراً أيضاً منصوبان  
بالخلاف ، واسم « كان » وأخواتها مرفوع بشبه الفاعل ،  
وخبرها منصوب بشبه المفعول • والمضاف إليه مجرور  
بالإضافة • وجواب الطلب مجزوم بالطلب أو بمعنى الجواب •  
والصفة معربة بالوصف لصاحبها ، والتوكيد والبدل بالتبعية •  
تلك صور من النظرية المعنوية ، تجعل العامل فى المفرد  
هو الوظيفة الاعرابية التى يمثلها ، ولو جمعت بقية الصور  
الشبيهة بها كان عندك اتجاه معنوى واضح فى تفسير

العمل الاعرابى ، استجاب له بعض المعاصرين وجعلوه  
النظرية المثلى فى فهم ظواهر الاعراب (٣٩) بيد أن هذه  
المحاولات لا تستوعب كل ألوان التغيرات الصوتية فى التركيب ،  
نحو اسم « إن وأخواتها وخبرها ، وبابى الاشتغال والتنازع ،  
والحال والتمييز ، والمجرور بالحرف ، والمنصوب بنزع  
الخافض ، والفعل المضارع بعد النواصب والجوازم ، وأساليب  
القطع والمدح والذم ، والاسم بعد حروف العطف ...  
وقد سلفه ابن مضاء هذه النظرية ونفى الفضل عن  
يدعيها (٤٠) •

ثم هى تقيم أحكامها على أن العلاقات النحوية وظائفها  
أمور معنوية خالصة ، فتكون محدوددة الأبعاد ، إذ تغفل  
ما فى التركيب من علاقات لفظية ، تتغلب أحياناً على المعنوية ،  
فالمبتدأ والفاعل فى المعنى قد يكونان مجرورين نحو : هل عندك  
من سؤال ، وكيف يزيد ؟ وأعجبني صدق أخيك ، والمجرور  
بالحرف ينصب إذا نزع الخافض نحو : قعدت طريق  
السوق ، والمنصوب قد يجز أيضاً نحو : « هل ترى من

(٣٩) أصول النحو العربى ص ٢٦٩ - ٢٧٠ والنحو الوصفى  
ص ٦٨ - ٧٢ وأحياء النحو ص ٥٠ - ٦٤ ومع النحو العربى ص ٢٨ •  
(٤٠) الرد على النحاة ص ٦٩ - ١٢٦ •



فطور» ، و «الست بربكم» ، «ولا الليل سابق النهار» .  
 والصفة قد تخالف الموصوف نحو : لجأت الى صديق  
 كريمة أخلاقه ، وأصبح أخوك بعيداً نظره ، فكريمة  
 و «بعيداً» هما صفتان في المعنى مخالفتان للموصوف الذي صار  
 فاعلاً في التركيب . وإذا تقدمت الصفة على الموصوف مضافة  
 اليه أو غير مضافة خالفته أيضاً في الاعراب ، نحو :  
 هذا مجرد ادعاء ، ونية موحشا طلل ، بل قد تخالفه  
 وهي بعده نحو : حلى وراءه رجال قياماً ، ومررت بماء  
 قعدة رجل ، وعليه هائة بيضاً .

والمميز للمبهم يتاون بأعاريب مختلفة نحو : عندي  
 خمسة أقلام وعشرون كتاباً وستة دفاتر ، وهذا خاتم  
 ذهباً وخاتم ذهب وخاتم ذهب وخاتم من ذهب والجواب  
 يجزم ويرفع وينصب نحو : اجتهد تنجح ، واجتهد فتتجح ،  
 وإن تجتهد تنجح ، تنجح إن اجتهدت ، وإذا يشاء يفعل ،  
 والخلاف المزعوم في الظرف المخبر به هو نفسه في المبتدأ  
 كما هو في الخبر نحو : الكتاب أمامك . فلماذا يقتصر  
 النصب على الظرف دون الاسم قبله ، وكلاهما في خلاف ؟  
 والمنادى ينصب ويضم نحو : يا رجلاً ويا رجلاً ويا عبد الله  
 ويا محمد ويا أميمة .

ثم إن الخلاف بين اللهجات والتقدير الصناعية يولد  
 أعاريب مختلفة للعبارة الواحدة نحو : إن حراسنا أسد أو  
 أسداً ، وليت العمر شباب أو شباباً ، وكان زيدياً بحر أو  
 بحراً وما هذا بشر أو بشراً ولا حول ولا قوة إلا بالله  
 أو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وما جاء أحد إلا زيدياً أو  
 زيدياً ، ولم ينجح إلا علياً أو علي ، علي بن أبي طالب  
 أو ابن أبو طالب ، وكان هزاجها عسل وماء أو عسلاً  
 وماء ، و «ليجزي قوم بما كانوا يكسبون» أو قوما  
 والسموات مطويات بيمينه أو مطويات ، وزيد أظن ناجح  
 أو زيدياً أظن ناجحاً ، وتقول أخوك كريم أو أخاك  
 كريماً . ويا محمد بن عبد الله أو محمد . . .

والمفروض في النظرية العلمية التي تعرض لظاهره بالتفسير  
 أن تضم جميع العناصر المكونة لها ، وتضع حلاً شاملاً  
 يستوعب تلك العناصر ، ولا تخل بجانب لتشغل بآخر ، أو  
 تهتم بقسم وتهمل الباقي . والظاهر أن النظرية المعنوية  
 لم تستطع ذلك حتى الآن .

٣ - نظرية التعليق :

يرى بعض النحاة أن العمل الاعرابي حصيلة لتثبيت



الكلمة بما يتم معناها (٤١) . ذلك أن الاسم له معنى مستقل غالباً ، ولا ثبت له بغيره ، فليس له عمل أصلاً . أما الفعل فيدل على معنى في الفاعل ، وهو كونه مخبراً عنه . ثم إن تضمنه للحدث هو باشتقاقه من المصدر . وعلى ذلك كان لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة كما يدل المصدر نحو : الضرب والجلوس والدفع والجمع . وهذا ناقص في الدلالة يعني حاجته إلى الفاعل ليحقق فيه معناه ويتم مقصده ، ومن ثم حملته هذه الحاجة على التعلق بالاسم ، وأحببت له أن يكون عاملاً فيه . وكذلك الحرف يدل على معنى في غيره من اسم أو فعل ، فواجب أن يكون عاملاً حقيقياً في كل ما دل على معنى فيه . وهذا التشبث للحرف بما بعده معنى يترتب عليه تشبث لفظي هو ما نسميه بالعمل .

وقد تناول التهانوي (ت ١١٥٨ هـ) هذا التوجه ، وفسره من زاوية أخرى فقال (٤٢) : تعلق الفعل وما أشبهه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه ، كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها .

(٤١) نتائج الفكر ص ٦٨ ، ٧٤ - ٧٥ .  
 (٤٢) كشف اصطلاحات الفنون « عامل » .

فالاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها ، والمعاني هي مقتضيات الاعراب ، والكلمات التي تعلقها بالاسم المتمكن سبب لحدوث هذه المعاني هي العوامل .

فالعامل إذاً هو اللفظ المسبب للاعراب نتيجة تعلقه بما هو معرب لفظاً أو تقديراً أو مجالاً . وذلك بعد تدخل الوظائف والمعاني التركيبية . وفي هذا شبه مبدئي بما ذهب إليه بعض المتأخرين حين جعل العامل (٤٣) سبب الوظائف المعتورة للألفاظ ، والوظائف سبباً للعلامات ، ونحن هنا أمام مرتبتين لا مرتبة واحدة . فالفاعلية والمفعولية والاضافة معان تسببها عوامل لفظية أو معنوية ، فإذا هي وظائف تستدعي نصب علامة عليها هي الاعراب ، ومن ثم كان العامل اللفظي أو المعنوي هو ما به يحصل المعنى الطالب للاعراب .

والظاهر أن هذه التوجيهات السببية لا تشمل جميع صور الاعراب بالتفسير الكامل ، فالفعل المضارع ينصب في النفي بـ « لن » ويجزم في النفي بـ « لم » و « لما » ،

(٤٣) حاشية الصبان ١ : ٤٧ وأسرار النحو ص ٧٧ - ٧٨ والنحو الواسي ١ : ٧٤ ومصدر هذه التوجيهات تعريف ابن مالك الاعراب في ص ٧ من التسهيل .







والجر . بل لقد نص على البناء الساكن ، وبين أنه أصل الحروف قبل دخولها في صياغة المفرد ، ثم تلحقها تلك الحركات ليتمكن الانسان من وصل الحروف بعضها ببعض ويتيسر له النطق بالمفردات ، وذلك عام لحروف الكلمة كلها ، لا خاص بآخر الكلمة المبنية كما ذهب أحد المعاصرين (٤٧) .

ثم إن قول سيويه : « زعم الخليل » ضعف اطلاق ما ذهب إليه الخليل ، ويجعله مرجوحاً في بعض جوانبه ، ذلك لأن الحركات في بنية الكلمة ، مع أنها تيسر النطق وتمكن من وصل الحروف في اللفظ ، كثيراً ما تكون لمعان لغوية أو صرفية ، كالذي تراه في فعل وفعل ويفعل ، ويفعل في المغالبة والتعجب ، وصيغ المبالغة والمشتقات وجمع التكسير والتصغير والنسبة ... ولولا ذلك لكانت هذه الحركات الداخلية غير متعينة ولجاء تبديلها دون قيد ، ولما أجاز أبو الأسود الدؤلي وبعض الكوفيين لأنفسهم أن يجعلوها حركات إعراب تدل على معان محددة ، ويدخلوها فيما أسميناه إعراب البنية .

### ٥ - النظرية الخلاقية :

على الرغم من إجماع النحاة على الدلالة الاعرابية للتغير الصوتي في أطراف المفردات المتعددة اوظائف ، فأننا نرى قطرباً (ت ٢٠٦ هـ) يعترض تلك الدلالة ، بل ينكرها ويسفه هذا الاجماع ، ثم يفسر التغيرات الصوتية تفسيراً قوامه أن الحركات وضعت لتخالف أصل السكون الملازم للوقف ، وليس لهذا صلة بالنظرية الصوتية ، خلافاً لمن ظن ذلك .

فهو يصرح أن إعراب الكلام (٤٨) ليس للدلالة على وظائف أو معان ، بل لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون ، ولو جعل العرب الوصل بالسكون لالتبس الوقف بالادراج ، وتعسر تنطق عند وصل الكلام . فلهذا تيسر لهم التحريك في الادراج جعلوا الحركات معاقبة للاسكان ومساعدة على اعتدال الكلام وسهولة النطق .

وقد استدل على إبطال مذهب الجمهور ، بورود أسماء متفقة الاعراب مختلفة المعاني نحو ر إن زيذا أخوك ، ولعل زيذا أخوك ، وكان زيذا أخوك ، وبورود أسماء

(٤٨) الايضاح ص ٧٠ - ٧١ والاسباه والنظائر ١ : ٧٩ ، انظر ص ٤٨ من ظاهرة الاعراب وص ٣٧ من دراسات في الاعراب .

(٤٧) دراسات في الاعراب ص ٣٧ - ٣٨ ، ٧٠ .



مختلفة الاعراب متفقة المعاني نحو: ما زيد قائماً ،  
ما زيد قائم ، وما رأيتك منذ يوهين ومنذ يومان ولا مال  
عندك ولا مال عندك وما في الدار أحد إلا زيدياً وليس زيد  
بجبان ولا بخيل ولا بخيلاً ، و « إن الأمر كله لله »  
و « إن الأمر كله لله » قرىء نصباً ورفعاً . ثم خلاص  
من هذا القول : لو كان الاعراب إنما دخل الكلام  
للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل  
عليه ، لا يزول إلا بزواله .

وقد استجاب لهذه المقولة بعض المعاصرين والمستشرقين ،  
ودافعوا عنها (٤٩) وظاهروها بالأدلة ، ثم استغلها فريق  
الطعن في إعراب القرآن الكريم ، مع أنها قائمة على افتراضات  
عقلية قوامها المغالطة . فلو كانت دوافع الاعراب هي مخالفة  
الوصل للوقف وتيسير النطق بالكلام المتصل ، لاقتصرت  
تلك التغيرات على الكلام المفلوظ وغابيت في المكتوب منه ،  
ولكان في المفلوظ أيضاً يجرى حركة واحدة لجميع  
المفردات .

(٤٩) من أسرار العربية ص ١٤٢ - ١٥٨ وفصول في فقه اللغة  
ص ٣٧٢ - ٣٨٥ ، وكان في ذلك دعوة إلى العامية .

ولا يدفع هدها اعتذر به من طلب التوسيع (٥٠)  
في التكلم بتلوين الحركات ، إذ لو صح الاعتذار بهذا لجاز  
الرفع والنصب والجر في الفاعل والمفعول والمضاف دون  
تخصيص والتزام ، ولم يكن في المقاصد فساد آنذاك .  
فإن قيل ، هؤلاء عوام العرب الآن وكثير من الدارسين ،  
يقرؤون النص الواحد بصور مختلفة من الاعراب مختلفة  
مضطربة ، ويفهمون المراد ، فلا يكون ما تزعمه من فساد  
للمقاصد والمرامي ، قلنا : لعل قطرباً استقى نظريته هده  
من بيئة مستعربة أو مستعجمة في عصره ، ثم طاب له أن  
ينقلها إلى لغة القرآن والأدب والعلم ، فكان في ذلك قياس  
مع الفارق لا يقره ذو جنان . فالعوام وضعاف الدارسين  
والمستعجمون والمستعربون حين يقرؤون تلك القراءات المذكورة  
يتولد لديهم صور مضطربة مسطحة من الفهم ، تبعاً لمستويات  
القراءة والثقافة والخبرة والتجارب ، ولن يستطيع أحد  
الادعاء أنهم على مستوى واحد من الاستفادة والاستيعاب ،  
وما ذكره ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) عن العامية في عهده وتعويضه  
من الحركات الاعرابية بوسائل تعبيرية (٥١) أخرى ، ليس حجة

(٥٠) الايضاح ص ٧١ .

(٥١) المقدمة ص ١٢٧١ - ١٢٧٢ .



على ما ذهبنا إليه ، لأنه يخص العامية وحدها ، وقد احتفظت  
برتب ثابتة للوظائف النحوية وصحت بطواعية الفصحى وقدراتها  
البلاغية ، واستوعبت المعانى اليومية والسوقية دون أن تتطاول  
الى الفن والعلم ، بله نصوص القرآن الكريم .

ولو صح أن الغاية من الاعراب سرعة الادراج لما  
كان الجزم بالسكون والبناء عليه مسوغ في الكلام ، لأنه  
معرقل ومناقض لما وضع الاعراب له . ثم لكان من  
الأولى أن تنساق حركات أواخر الكلم تبعاً للفظ ما بعدها  
من الأوائل ، تلقفه فتسقط همزته ويبقى بعضها على سكونه ويحرك  
بعضها بالكسر ، تبعاً للأصول المرعية كالذي يحدث في اللغات  
الأعجمية التي لا تعرف الاعراب .

ثم ما الدليل على أن السكون فيه تبطئة للفظ الوصل  
بين المفردات ؟ إننا نرى اللهجات العامية في أقطار العرب  
كلها قائمة على تسكين أواخر الكلمات ، مع أنها وسيلة  
التواصل في جميع مستويات العمل والأداء اليومية ، حتى  
الغذاء والتمثيل وكثير من الأناشيد ، على الرغم من أن  
اللهجات هذه أميل الى الخفة عن الفصحى وأكثر تتبعاً  
لها واقتناصاً ، وهامو ذا كثير من اللغات الأعجمية يعتمد  
السكون في عديد من مفرداته ، ولا يفرض فيه إلا قليلاً .

وأخيراً نجد تطرباً ، إذا استعرضنا الأمثلة التي اعتمدها  
لنقض ارتباط المعانى بالأعريب ، وبعيدا عن الدقة والصواب ،  
فالجمل « إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك ، وكان  
زيدا أخوك » يبدو فيها الاختلاف المعنوي مع نصب  
الأسماء الأوائل ورفع الثواني لأن المراد بالأولى التوكيد ،  
وبالثانية الرجاء ، وبالثالثة الظن ، نعم هذا صحيح لا غبار  
عليه ، ولكنك لو نظرت إليها من الزاوية النحوية ، ومحضت  
المعاني التي تضمها دل من الثلاث لرأيتها ترتد الى بؤرة  
واحدة ، هي أن مصدر الخبر في المعنى مفعول به لفعل  
فاعله المتكلم يؤكد أخوة زيد لك ، وأرجو أخوة زيد لك ،  
وأظن أخوة زيد لك . وهذه الوحدة في الوظيفة الاعرابية  
النحوية هي التي جعلت « إن » وأخواتها في باب واحد من  
شبه الفعل ، لنصيب الاسم ورفع الخبر ، وحملت النحاة  
القدماء على تمييزها عن سائر الأدوات في الوظائف والعلاقات (٥٢) .

والفرق بين قولك « ما رأيته منذ يومين » و « ما رأيته  
منذ يومان » أن المراد بالمدة الأولى زمن محدود بيومين  
كاملين ، لأن « منذ » فيها هي بمعنى « من » و « الى » أى لابتداء

٨١ - ٧١ - ٧٠ - ٦٩ - ٦٨ - ٦٧ - ٦٦ - ٦٥

(٥٢) التوضيح ٢ : ١٧ - ١٨ . ٥٢



الغاية وانتهائها معاً (٥٣) . والمراد بالمدة الثانية أن ما بينى وبين لقائه يوهان ، وقد يكون الفراق أقل منهما أو أكثر . ثلاثة أو أربعة أو عشرة من الأيام ، لأن « منذ » فيها هي بمعنى « من » فقط أى لا ابتداء الغاية ، وأنت أخبرت عن بعض ما مضى دون تحديد دقيق (٥٤) .

والخلاف بين القولين : « لا مال عندك » و « لا مال عندك » أن المقصود بالأول نفى ، وبالثاني التبرئة والتخصيص على نفى وجود حبس المال ، وليس مجرد النفي كالنفي المؤكد الذي استقصى فيه آخر ما يمكن من التوكيد ، ولهذا جعلت الأولى من الشبهات بـ « ليس » أى للنفي المجرد ، والثانية من المشبهات بـ « إن » لم بينهما من معنى التوكيد سلباً وإيجاباً (٥٥) .

والاختلاف بين الجملتين « مافي الدار أحد إلا زييدا »

و « مافي الدار أحد إلا زييد » قريب هما لمسناه في الفقرة المقدمة ، ذلك لأن « أحد » في الجملة الأولى جوهري حضورها ، واسقاطها يخل بالعبارة والمراد ويقطع الصلة بين المستثنى

(٥٣) التوضيح ٢ : ١٧ - ١٨ .

(٥٤) حاشية الشيخ يس على التوضيح ٢ : ١٩ - ٢٠ .

(٥٥) التوضيح ١ : ٩٥ .

وما استثنى منه . أما حضورها في الثانية فمعرض لفظي يجور حذفه مع احتفاظ الجملة بصحتها ودالاتها على الحصر . حتى لقد زعم بعض النحاة أن كل حصر من هذا النوع الخالي من المستثنى منه لا بد أن يقدر فيه مستثنى منه محذوف ، فالتوكيد في الثانية - وهو مفقود في الأولى مصدره أن « زيد » بدل من أحد ، وللبدل حق تكرار التعبير قبله فعلا كان أو غيره ، وفي هذا التكرار المقدر يتحقق التوكيد ، وإلا فالبدل هو المقصود بالحكم ، وإنما جىء بالنفى و « الا » له وحده ، فكان ما زعمناه من الحصر . ولعلك واجد في تنعيم الجملتين ما يثبت هذا الفرق ، فأنت تقرأ الأولى متواصلة .

مافي الدار أحد إلا زييدا

وتقرأ الثانية : بوقفه لظيفة بعد « أحد » :

مافي الدار أحد - إلا زييد

وفي هذا ما يعبر عن الاتصال بين « زييدا » و « أحد »

وعن تكرار التركيب في البدل وعدمه في الاستثناء ، وعمما

ذكره القدماء من أن الاستثناء نصب لتمام الكلام ، والبدل

مقصود بالحكم دون البدل منه .



وقريب من هذا ما تراه بين القراءتين « إن الأمر كله لله » و « إن الأمر كله لله » فالتركيب في الأولى جملة واحدة ، جاءت فيها « كل » لتوكيد استغراق جنس ما قبلها ، وهو في الثانية جادتان ، كبرى تشمل جميع الكلمات ، وصغرى هي « كله لله » وخبر لـ « إن » ولفظ « كله » في الأولى شبيه بلفظ « أحد » الذي جاز الاستغناء عنه افتراضاً ، ولو ورد مثله في غير القرآن الكريم لجاز فيه ذلك ، بينما هو في الثانية جوهري الحضور لأنه عمدة في الجملة الصغرى ، وفي التلاوة يكون الاتصال تاماً بين مفردات القراءة الأولى ، وتكون سكتة لطيفة بعد « الأمر » في الثانية ، وهذا يعني أن الخبر بجملتين ، فهو أوكد من جملة واحدة ، وإن خلا مما تعارفه النحاة ، لأنه توكيد لغوي بالتعدد والاستطالة .

أما قولك « ليس زيد بجبان ولا بخيل » أو « ولا بخيلاً » فإن العطف في الأولى يحمل معه أصداء التوكيد للنفي بما جلبه من الجر بالباء الزائدة ، وهو في الثاني خال من ذلك التوكيد لتفتته من لفظ الجر وتحمله النصب محلاً بالخبرية . وأما نحو « ما زيد قائماً » و « ما زيد قائم » فهو معنى واحد بلا شك ، إلا أنه عبر عنه بلهجتين مختلفتين

وليس من الضروري أن تتماثل الهجيات في التعبير عن المعنى الواحد دائماً . وبعد هذا التحليل للأمثلة التي اعتمدها قطرب ، وبيان ما تحمله من خلافاً معنوية ظاهرة أو دقيقة ، يبدو لنا صاحبها إما غافلاً عما كشفناه ، وإما مدفوعاً بحماسة لما توهم يتجاهل الوقائع اللغوية ، ويغالط في البحث والجدال .

على أن هذا كله لا ينفي صحة نظريته في غير الظواهر الاعرابية ، كاللقاء الساكنين في كلمة واحدة أو في كلمتين (٥٦) .

٦ - النظرية الانسانية :

في التراث النحوي القديم أيضاً ، ترى من العبارات ما ينسب العمل الاعرابي الى الانسان ، بتلهيح أو تصريح ، فالعرب (٥٧) قد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به نحو : زيد ضربته . وإذا قلت : مررت بزيد الرجل الصالح ، نصبت عنى المدح ، وإن شئت جعلته بدلاً من

(٥٦) انظر ص ١٠١ من ابحاث في اللغة العربية .  
 (٥٧) الجمل في النحو للخليل بن احمد ص ٢٦ ، ٦١ ، ٣٧٠ ، ٢٢٥ .



« زيد » فخفضته ، وإن شئت رفعته على إضمار « هو »  
والشعراء والمتحدثون ينصبون ويرفعون ويجرون ويجزمون هاهنا  
عبارتهم ، تبعاً لنضوابط والأصول لفظاً أو تقديراً .

وعندما عرض خلف الأحمر للصرف جاء لمعنى قال  
أنه الأداة التي بها (٥٨) ترفع وتنصب وتخفض الاسم  
وتجزم الفعل ، تقول (٥٩) : إن زيدا قائم \* نصبت  
« زيدا » لأنه اسم « إن » ورفعت « قائم » لأنه خبر  
« إن » و « منذ » نخفض بها كل شيء مما أنت فيه وما قد  
ضى و « مذ » تخفض بها ما أنت فيه وترفع بها ما مضى .  
وإذا أردت بـ « كم » أن تأتي بمعنى « بين » نصبت ما يأتي  
بعدها ...

ونظير هذا كثير جداً في كتاب سيبويه وغيره من  
تواد التراث النحوي ، يتعذر حصره أو الإشارة إليه ،  
هذا الفراء يقول (٦٠) : « السلام » على معنيين : إذا أردت  
به الكلام نصيبته ، وإذا قدرت معه « عليكم » رفعته ،

(٥٨) نصوص نحوية ص ١٢ ، وقد سطر « بها » من مطبوعة  
« مقدمة في النحو » فتفسر مراد المؤلف .  
(٥٩) نصوص نحوية ص ١٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٧٥  
(٦٠) معاني القرآن ١ : ٤٠ ، ٥٥ ، ٥٧ .

وقال بعض الشعراء ... فنصب ، وإن أضفت الى المعرفة شيئاً  
رفعت فقلت : نعم سائس الخيل زيد ...  
تلك بـ صوص تحمل المتكلم تبعاً لـ الاعراب ، وتنيط به  
القيام بتغيير الحركات واستبدال بعضها ببعض . ولما اشتدت  
موجة الاعتزال ، وتغلغت في مطاوي البحث العلمي ، ظهرت  
لها آثار في ميدان الاعراب كسائر العلوم الاسلامية ، ومن  
أصدياء تلك الآثار ما نسب الى الانسان من خلق أفعاله  
بعيدا عن القدر ، فكان أن انسحب هذا الى معتزلة النحاة  
فصاغوا نظرية تفسر العامل تفسيرا إنسانياً صرفاً . وقد  
مثل ابن جنى ( ٣٩٢ ) هذه النزعة ، حين عرض للعوامل  
اللفظية والمعنوية قائلًا (٦١) : « وإنما قال النحويون :  
عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي  
مسبباً عن لفظ يصحبه ... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة  
لفظ يتعلق به ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث  
فالعمل : من الرغع والنصب والجر والجزم ، إنما هو  
للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » (٦٢) .

(٦١) الخصائص ١ : ١٠٩ ، ١١٠ ، وانظر ص ٤٠ - ٤٢ من احياء  
النحو ، ص ١٣٨ من كتاب في اصول اللغة .  
(٦٢) شرح الكافية ١ : ١٨ - ٢٥ ، ٧٨ .



فهو ينفي أن يكون الصوت أو للمعنى عمل ، ويرد ذلك  
 كله الى المتكلم وحده ، وهاموذا الرضى ( ت ٦٨٦ هـ ) يتابعه  
 فيما ذهب إليه ، ليقول : « الموجد للمعاني وعلاماتها  
 هو المتكلم ، ولكن العناية جعلوا الآلة كالموجدة لها ، ولذا  
 سميت عواطف » .

واعلمك تتلمس في هذه النظرية تطرفاً في تمثيل نزعة  
 الاعتزال ، وتحقيقاً للقدرية التي تجعل للانسان حرية العمل ،  
 وترد إليه ظواهر الأحداث في كثير من المجالات حتى التعبير  
 اللغوي ونحن إذا أطلقنا لها العقال ، وفهمنا معناها  
 فهما ظاهرياً ، وسائرناها الى آخر مدى ترمى إليه ، رأينا  
 الانسان قد تمك زمام اللغة وتسلط على توجيهها والتصرف  
 فيها ، فكان في العربية مثلاً صور ونماذج مختلفة متناقضة  
 من الأشكال اللغوية كالذي تراه في اللهجات العامية عند العرب .  
 بل قد يحق لنا أن نتجاوز تلك الصور اللهجية ،  
 ويصير لى لهجات فردية ، تمثل قدرات كل إنسان على  
 حدة ، وتعبير عن نزعاته في التعقيد والتأصيل والتفريع ، على  
 عرار ما يتبدى من تميز في سلوك الأفراد وهو واقفهم وعواطفهم  
 وتطلعاتهم . وهذا أمر يرفض الواقع اللغوي ، وينافي

الطبيعة الاجتماعية للغات (٦٤) . نعم قد يكون في هذا  
 تمثيل لصور العبث الطفولي في صياغة ما لا يعرف من  
 الانجازات الشخصية ، أما اللغة الفصحى منها بخامة ،  
 فانها بعيدة جداً من الفردية المطلقة ، ولا تعيش إلا في  
 بيئة جماعية ، ولذلك تتسم بالمحافظة والوحدة والمعيارية .

إن نسبة العمل الصوتي الى الفرد ، دون ضوابط وقوانين  
 ووسائل محددة للاجراء والتنفيذ ، تعنى توزع النشاط اللغوي  
 تبعاً للحاجة الشخصية والميول الفردية والقدرات الخاصة .  
 فاذا الكلام بلا نظام ولا أحكام ، وإذا اللغة مشتتة  
 متفرقة ، لا تنتقل فكراً أو شعوراً أو تجربة ، ولا تصل  
 ما بين الناس ، فتفقد شخصيتها وخصائصها والغايات التي  
 ولدتها في الحياة . فان أريد لهذه النسبة أن تفسر  
 ظواهر اللغة كان لابد لها من ربط بمجتمع ينظم ويقنن ،  
 ووسائل تحقق وتنفيذ .

والراجح أن هذه النظرية تظن العامل عنصراً مادياً

(٦٤) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ ، انظر اللغة والنحو  
 بين القديم والحديث ص ١٨٩ - ١٩٠ ، في أصول اللغة والنحو  
 ص ١٢٨ .



مؤثرات ينتج الأحداث والأصوات ولهذا تنسب الاعراب الى الضرر ، كيفية بجهاز النطق ويصدره مع الكلام ، والصق أن العوامل في كثير من العلوم الطبيعية ليست كلها مؤثرات ، وإنما غالبية عناصر تصحب الظواهر وتترافق حدوثها ، كشرط لا كسبب ، وعمل هذا في العلوم الطبيعية المادية ، فما قولك في العلوم الانسانية ، واللغة منها بخاصة ؟

٧ - النظرية الالهية :

يعرى بعض العلماء أن اللغة العربية توفيق من الله سبحانه - علم أبا البشر آدم - عليه السلام - من أصولها ما يحتاج إليه آنذاك ، ثم علم من أنبياء العرب ما شاء حتى ختم ذلك بما أتاه محمداً ﷺ - تماماً على ما أحسنه دن اللغة المتقدمة (٦٥) . وكان هذا المذهب اللغوي منافس لنا ولدته توجهات الاعتزال من تحكيم واسع للعقل والانسان ، في قضايا اللغة ولمسائلها المتعددة ، وقد استمر له سلطان على بعض العلماء والمفكرين ، حتى إذا شب المذهب الظاهري في الأندلس ، وانتشرت آثاره في العلوم الاسلامية ،

وجد له منفذا على يد ابن مضاء القرطبي في موضوع ظواهر

الاعراب ، وصار له نظرية تناسب مشربه في التوقيف والجبر والانقياد ، إذ لا فاعل عند أهل الحق إلا الله - سبحانه - وفعل جميع المخلوقات هو فعله .

فهذه الأصوات الاعرابية ليست لعامل لفظي أو معنوي ، وليس المتكلم هو صاحبها كما ادعت المعتزلة ، به هي ، في مذهب أهل الحق من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب الى الانسان مجازاً كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية (٦٦) . فالله - عز وجل - هو الذي هيا للمتكلم إظهارها والنطق بها ، ووجهه الى تحقيقها وتنفيذ صورها في الكلام ، فالعمليات اللغوية في الاعراب تنسب الى الله - سبحانه - ولذا أسمينا هذه النظرية إلهية (٦٧) .

وبناء على هذا استطاع ابن مضاء أن ينكر ضرور العوامل ، ويجرد الكلام من آثارها والاختلافات التي تكاثرت في الأيام ، ويضع مصطلحات جديدة تناسب مذهبه ، هي

(٦٦) الرد على النحاة ص ٧٧ ، ١٠٦ ، وزعم بعض المعاصرين

أن العامل عند ابن مضاء هو الانسان ، رأينا (٨٧) . (٦٧) رأى أحد المعاصرين أن تسمى توفيقية ، وما ذهب اليه اقرب الى تفكير ابن مضاء وتعبيره .



التعليق والمتعلق والمتعلق به (٦٨) . وكانت هذه تستخدم لدى النحاة - كما قال - في أسباب الجمل وارتباطها بالأحداث . فنقلها إلى ميادين الأصوات الاعرابية كلها ، وحاول تطبيقها في نماذج من التراكيب ، ولاسيما التنازع والاستغال .

وإذا أسقطنا على هذه النظرية أسلوب أصحابها الظاهري ، ونسبنا إلى الله - تعالى - العمل الاعرابي ، ترتب على ذلك (٦٩) أن تكون قوانين الاعراب ونماذجها في القبائل كلها واحدة ، وتعذر على العربي أن يصدر عنه ما يخالف أخاه في لهجة أو لهجة غير أننا نرى في قواعد الكلام وأمثله صوراً مختلفة بين قيس وتميم والحجازيين وهذيل وطىء وأزد شنوءة وبلخارث ... حتى في تلاوة القرآن الكريم ورواية الشعر .

ثم إذا سلمنا جدلاً بما تقترحه هذه النظرية وجب علينا أن ندع البحث في الأسباب والعلل للظواهر النحوية خاصة والنحوية عامة ، بل انسحب ذلك أيضاً إلى جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية ، لأن السبب الأول في ظواهر

(٦٨) الرد على النحاة ص ٩٦ - ١٠٢ ، وعندى أنه استقاها من شيخ الاعتزال في النحو والبلاغة عبد القاهر الجرجاني .  
(٦٩) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ .

هذا كله - بلا شك - هو الله ، عز وجل . والنتيجة الظاهرية إذا هي الانصراف عن دراسة العوامل القريبة والبعيدة لأنها تعود في النهاية إلى هذه الحقيقة الثابتة الموحدة بين جميع ما في الوجود من كائنات وحوادث وأعمال . ومادامت قد عرفت وتحققت فلا جدوى من البحث والمتابعة والاستقصاء .

نعم إن الله - تعالى - هو الذي خلق كل شيء وبقدر ، ووضع له نواميس دقيقة متواصلة تعاونة ، فإذا قام الانسان بعمل أو فكر أو شعور أو خيال فانما يسير في هذه السبيل الالهية ، ويحقق قوانينها وما رسمته من حقائق وظواهر وتجارب . بيد أن الله - سبحانه وتعالى - قد جعل بينه وبين الوقائع لكل شيء سبباً ، ولا بد للمرء ، إذا أراد تحقيق إنسانيته ، أن يتابع البحث والاستقراء والتجريب والاقتراض والاختبار ، حتى يصل إلى شيء قريب من الصواب في فهم الوجود ، والتمكن من استغلاله ، وتسخيره للعمل الكريم وعبادة الله الحق ، ولهذا وغيره ذهبت مقولة ابن مضاء جفاء ، وطويت في مسارب الزمن ، ولم تجد لها في المصادر النحوية من يتقبلها أو يدعو لها قط . بل إن صاحبها نفسه كان قد وعد ببسطها وتحقيق أبعادها في



كتاب ، ولم يستطع أن يفعل ذلك ليقدم شيئاً ذا بال يستحق الحياة والخلود .

٨ - النظرية الاجتماعية : كانت الدراسة اللغوية في أوربا ، حتى أواخر القرن

التاسع عشر الميلادي ، تتفرغ للمنهج التاريخي والمنهج المقارن ،

وتغفل واقع اللغة كما هو في حياة الأمم . حتى إذا أطل

القرن العشرون وانبعثت النزعات القومية ، وسيطرت الدراسات

الاجتماعية على كثير من العلوم ، أصبحت تقودها تبعاً

لمقامها ، وتزودها بالمنهج والأساليب والأهداف ومن ثم

نشأت الفلسفة البنيوية وتسربت الى التفكير العلمي ، فكان

لها في اللغة نصيب هوفور ، تطور مع الأيام ، واتخذ

أنسكالا متواليية ، من وصف مجرد يستبعد كل تحليل ،

الى نزعة وظيفية تعول على ظروف المقال والسياق ، فاتجاه

تحويلى يرى أن اللغة الفاخرة مستويان : خارجى سطحى هو

المبنى ، وداخلى عميق هو المعنى ، فالاهتمام ينصب على

دراسة العلاقة بين هذين المستويين وبين النظام الأساسى

لقوانين العميق منهما ، قبل تحوله الى مبنى خارجى . وقد صدر عن هذا ميلاد فى التعبير يمثل بنيتين أيضاً ، هما البنية الظاهرة والبنية المقدره (٧٠) .

(٧٠) البنيوية ص ٧٤ - ٨٠ و ٩٤ - ١٠٠ ، والنحو الوصفى ١٩ - ٢٤ ، قواعد تحويلية ص ٢١ - ٢٤ .

والناظم لهذه الأشكال المتعددة هو النظرية البنيوية (٧٢)

الى اللغة . فاللغة - كما ترى - ظاهرة اجتماعية (٧٣)

يؤسسها المجتمع للرمز الى عناصر معيشته وطرق سلوكه

وتفكيره وأحاسيسه ويحدد أساليبها وطرق استعمالها . والبحث

فيها إذا يجب أن يكون بدراسة لغة ما فى بيئة وزمان محددين ،

بعيدا عن التصورات السابقة والتوجهات الذهنية أو الفلسفية .

وقد كان الاتجاه الوصفى - وهو جد السلالة البنيوية -

أكثر إصرارا على هذه الواجبات وأبعد فى الاجراء لها

والتنفيذ ، وأشد تعصبا لحرمانها والالتزام بمقدساتها ، وهو

- فيما أرى - منهج بدائى يمثل طفولة البحث العلمى .

ولابد أن تتلوه مناهج أوسع أفقا وأدق نظرا وأوفى

إهتماما ، شأن ما جرى فى الدراسات العربية الباكرا ، أيام

الامام على رضى الله عنه ، ثم ما تلا ذلك من تفصيل

وتفسير وتعليل ، وإلا عاش الدرس اللغوى فى خطوات

طفولية وفوقية سطحية : وغابت عنه عوالم بعيدة الأطراف

من المظاهر اللغوية .

وقد تسنى لبعض أبناء العربية أن يدرسوا علم اللغة ،

(٧٢) البنيوية ص ١٠١ - ١١٢ .

(٧٣) اللغة العربية معناها ومساها ص ٢٨ و ٣٣٧ .



في أوروبا منذ عشرات السنوات ويعاصروا أوج الاتجاه الوصفي هناك ، فكان أن تتلمذوا له وتشبعوا به ، وطاب لهم أن يسقطوه على اللغة العربية ، ويفسروا به ظواهرها وقوانينها والأشكال والأنماط والتراكيب والدلالات (٧٤) . وفي خلال ذلك عرضوا للعمل الاعرابي (٧٥) ، فرأوا أن فكرة العامل في درس اللغوى خرافة يجب أسقاطها ، ليكون للاعراب تفسير صادر عن اجتماعية اللغة .

فالحقيقة - كما يرون - أن اللغة منظومة متكاملة من الأجهزة تتألف عناصرها من أساليب عرفية ، تتعاون لبيان المعانى الوظيفية للغة . فاذا رفع الفاعل في العربية ، ونصب المفعول وجر المضاف ، فلأن العرف الاجتماعى هو الذى ربط بين هذه الوظائف وصور اعرابها (٧٦) . وعلى هذا فان المجتمع هو البديل من العامل ، وهو الذى يقوم بالعمل الاعرابى ، ويقف وراء هذه الصور المتغيرة للدلالة على وظائف التركيب .

(٧٤) أبحاث في اللغة العربية ص ٩ .

(٧٥) اللغة العربية معناها ومنهاها ص ١٨٥ - ١٨٩ وفي النحو العربى قواعد وتطبيق ص ١٥ ، والمنتاح لتعريب النحو ص ٢١٨ ودراسات في الأعراب ص ٣١ .

(٧٦) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ - ٥٢ وأصول النحو العربى ص ٢٧٥ .

وإن العرف اللغوى المرتبط بالمعانى الوظيفية يحقق الأشكال الصوتية الدالة عليها ، دون تدخل من لفظ أو ارادة أو سلطان خارجى .

وقد كان لهذه النظرية أيضا بعض أصداء في كتب المتقدمين ، كقول الفراء (٧٧) : والعرب تنصب بالذم وبالمدح ، وأهـا نصبهم « بعوضة » فيكون من ثلاثة أوجه ، وهم يرفعون « سفه » على « نفسه » وهى معرفة ، وربما رفعوا « النازلون » و « الطييون » وربما نصبوهما على المدح ، ويقولون : عندي عشرون صالحون ، غيرفعون ، ويقولون عندي عشرون جياداً فينصبون ، ومن العرب من يرفع ما تقدم فى « إلا » ، وبعض بنى أسد وقضاعة إذا كانت « غير » فى معنى « إلا » نصبوها تم الكلام قبلها أو لم يتم .

إن هذه النظرية الاجتماعية تفيد البحث كثيرا ، حين يتعرض لتطور اللغة ويتتبع التغيرات الطارئة عليها فى البيئات المختلفة والأزمان المنوالية ، فهى تسر جانباً كبيراً من اللهجات المحلية والعامية ، وتبين أثر الأعراف فى تكوينها ، وتشكيل قوانينها وضوابطها وصورها ، غير أنها تقف عاجزة عن تناول العربية الفصحى وسبر أغوارها ، لأنها تناقض

(٧٧) معانى القرآن ١ : ١٦ ، ٢١ ، ٧٩ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٦٨

و ٣٨٢ .



بفهمها الاجتماعي المتطور ثبات القوانين والضوابط والصور  
القائلة ، مع اختلاف الأصقاع والعصور ، وإن كانت تناسب  
ما انبثقت عنه في تاريخ الدرس اللغوي الأعجمي .

إنها تعتمد العرف الاجتماعي مرتبطاً بالزمان والمكان ،  
وتنسى ما له من أسباب مادية ومعنوية ، وعوامل مختلفة ،  
تؤثر فيه وتوجهه وتغير كثيراً من واقعته وأحكامه ولكي  
يفهم هذا العرف فهماً جيداً ، لابد من دراسة تلك الأسباب  
والعوامل ، واستقرار آثارها ونتائجها في ميادين الحياة الاجتماعية ،  
واللغة عنصر أساسي في تلك الحياة .

ثم ماهو العرف اللغوي هنا ؟ إنه ظاهرة الاعراب ،  
وصورة المختلفة من رفع ونصب وجر وجزم ، والقانون  
الذي يضبط هذه الصور وينظم مواقعها ودلالاتها ، فإذا  
فسرنا الاعراب بالعرف كنا كمن يفسر الشيء بنفسه ،  
ولا يقدم شيئاً ذا قيمة للعلم والبحث العلمي إن العرف  
الاجتماعي هو مناط كل مظاهر المجتمع من سياسة واقتصاد  
ودين وتربية ولغة هاعتماده في هذا المجال ، لتفسير العمل  
الاعرابي ، سد أبواب البحث وقطع لسبل التفكير والدراسة ،  
وتعطيل للانتاج العلمي الايجابي ، شأن ما رأينا من آثار  
النظرية الالهية .

القانون العرفي يوجه الأحداث والأحوال ، وينتظم  
أشكالها وصورها المختلفة إلا أنه لا يولد تلك الأحداث والأحوال  
والأشكال والصور ، ولا ينتجها دون عوامل تساعد وتعين  
وتحقق . فالقانون إذاً يفرض الاعراب ، فيتحقق في التعبير  
عمل إعرابي . أما الدرس النحوي فقد تجاوز ضبط  
القوانين وصور تحققتها منذ ألف وثلاثمائة سنة ، ولسنا  
مضطرين أن نتجاهل ما مضى ، ليعيد التاريخ نفسه ، ونسترجع  
المراحل كلها ، ونقف عند أوائلها في تفسير ظاهرة الاعراب  
الصوتي .

\* \* \*

وختاماً لهذا العرض المفصل وما وليه من تحليل  
وتقويم ، نرى ما اتسمت به النظريات المطروحة من قصور  
في حل مشكلة العمل الاعرابي ، وأنت إذا أسقطت النظرية  
الصوتية للخطأ الذي بنيت عليه في قول من نسبت إليه ،  
والنظرية الأخلاقية ابعدها عن واقع العربية وإجماع النحاة ،  
تحصل لديك ست محاولات عجزت كل منها عن استيعاب  
ظاهرة الاعراب ، ولو جمعت بينها في أسلوب تكاملي كان  
الك أن تقول : إن الله - عز وجل - هياً للمجتمع العربي  
تأصيل قواعد الاعراب ودلالاته وللإنسان في ذلك المجتمع قدرة



على استيعاب ما أصل وإنجازته ، فكانت المعاني النصوية  
توجهه ، والقرائن التعبيرية تهده بالوسائل والأدوات ، وتحدد  
صور الأعراب لتثبتها بما يتم معناها ويحقق الضوابط  
والقوانين فإذا هو ، متكلماً أو كاتباً أو قارئاً يقوم بتنفيذ  
تلك الأصول والواجبات .

بيد أن هذا افتراض يشبه الحلول التوفيقية الهشة ،  
أكثر مما يعتمد الحكم الجذري الوافي السديد ، ولا يعفينا  
من إعادة النظر في المشكلة ، لوضع نظرية واعية متميزة .  
تعالج واقع العمل الأعرابي ، بفهم لجميع مظاهره وما تنسم  
به العربية من ازدواجية في تحكيم المبنى والمعنى ، وتقدم حلاً  
بعبداً من التحكم والنظرات الجزئية القاصرة ، فإلى فرصة  
قريبة تسمح بذلك إن شاء الله تعالى ..